إدارة المعرفة في الجامعات المصرية

أ. د. منصور أحمد عبد المنعم

أستاذ التربية المتفرغ

إدارة المعرفة علم حديث ونموذج عملي يحتوي على المعرفة في هيكلية منظمة ما أو مؤسسة ما مثل الجامعة. وتضم هذه المعرفة كثيراً من التوجهات المرتبطة بالجامعة ولا علاقة بخط سير العمل وإدارة المعلومات بما وبالأشخاص والتكنولوجيا في هذه الجامعة.

ويقصد بإدارة المعرفة في الجامعات الاهتمام بتطوير المعرفة الظاهرة والمعرفة الضمنية وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمراكز البحث العلمي والهيئات العالمية التي تتعامل معها والخطط والبرامج التعليمية في هذه الجامعة، والهدف من إدارة المعرفة في الجامعة هو ربط أعضاء هيئة التدريس ومخرجات الجامعة بما يسمى اقتصاد المعرفة.

والمعرفة الظاهرة هي كل ما توجد من برامج أو خطط تعليمية لنقل المعرفة وتوليدها ونشرها وتطويرها ويساعد على ذلك ما يسمى بالتوأمة مع الجامعات الأخرى والتميز البحثي، وهذه الخطط والبرامج تعكسها الكتب والمناهج والمطبوعات الإلكترونية والتعاملات المكتوبة والتعاملات الإلكترونية وجميع أدوات المعرفة المساندة للعملية التعليمية.

أما المعرفة الضمنية فيقصد بما المعرفة في عقول الأفراد في الجامعة المكتسبة من خلال تراكم الخبرات والتدريب وهي ذات طابع شخصي تظهر في التعاملات اليومية بين الأفراد العاملين بالجامعة فيما بينهم البعض وبينهم وبين المترددين من أفراد على مؤسسة الجامعة. ونستطيع التعرف على المعرفة الضمنية أو الخفية أو المسترة من خلال مناقشات مع الموظفين وأعضاء هيئة التدريس

والعاملين ومن خلال الاجتماعات وكذلك المناقشات مع الطلاب والحوارات والاجتماعات في مجالس الجامعة ومجالس الكليات والأقسام والسيمينارات.

والسؤال: لماذا الاهتمام بإدارة المعرفة في الجامعات المصرية؟

الإجابة يمكن أن تضح في العرض التالي:

إن التقدم السريع الذي حدث في الموارد المعرفية وشبكات الاتصال يفرض علينا الاهتمام بإدارة المعرفة.

كما أن التحول الاقتصادي للدول المصرية بعد أحداث ثورتي يناير 2011، يونية 2013 من شأنه أن يدفع الدولة المصرية للتفكير في الموارد المعرفية ورأس المال المعرفي الذكائي الموجود لدى تعداد سكاني يصل إلى 100 مليون.

فنحن نتجاذب أطراف الحوار والنقاش حول تأثر السياحة في مصر وتدهور اقتصاد الموارد الطبيعية وتأثر مصدر اقتصادي هام وهو تحويلات العاملين في الخارج، وحديث على أن مورد قناة السويس هو المصدر المستدام مع وجود تحديات عالمية وإقليمية لضرب الاقتصاد المصري لذلك يأتي الاهتمام بالموارد المعرفية بيئة ونظاماً كمطلب هام وضروري.

وتحقق إدارة المعرفة زيادة في العائد المادي، وتيسير العمليات وخفض التكاليف والتخلص من الإجراءات الروتينية العقيمة، وتبني فكرة الإبداع وتشجيع مبدأ تدفق الأفكار بحرية.

إن الجامعات المصرية في حاجة إلى التجديد الذاتي ومواجهة التغييرات المجتمعية والبيئية غير المستقرة. ولم تعد تقاس قوة الجامعة بعدد طلابها وخريجيها.

وعليه يمكن القول إن الجامعات المصرية في أزمة حقيقية إذا تكلمنا عن منظور المستقبل وذلك لوجود فجوة تزداد اتساعاً بين نواتج تلك الجامعات وبين حاجات السوق المتغيرة ومتطلبات العمل.

وتزايد البطالة في الجتمع المصري عامل آخر يزيد من تأثيره أن مخرجات التعليم الجامعي ليست متضمنة المهارات التي تحتاجها سوق العمل. فلا زال الجمود والبطء في تطوير المقررات الجامعية والخطط التعليمية والمحتوى الدراسي وطرق التدريس.

نحن نحتاج وتحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد قائم على المواد الخام إلى اقتصاد قائم على المعرفة ويغير هذا الطريق يصعب تحقيق تقدم تعيشه الأجيال الحالية.